عقود التجارة الالكترونية

في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة
رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ بشأن المعاملات والتجارة الالكترونية

الدكتور
خالد ممدوح إبراهيم

دار الفكر الجامعى
أمام كلية الحقوق - الاسكندرية
ت : ٤٨٤٣١٣٢

مقدمـــة

التجارة الإلكترونية والتطور التكنولوجي :

لقد كان لتطور مجال تكنولوجيا المعلومات وقطاع الاتصالات الـذي يمر به العالم في الوقت الراهن ، أثره البالغ والواضـح علـي المبـادئ الراسخة في الفكر القانوني ، خاصة في مجال المعاملات الإلكترونية التي تقوم علي وسط مادي وورقي محسوس وملموس ، فقـد صـاحب هـذا التطور ظهور أنماط وأشكال متعددة للوسائل التي يتم من خلالهـا إبـرام العقود والتصرفات القانونية .

إن أعظم التكنولوجيات لا تكون لها أية قيمة إذا لم يتم استخدامها على الإطلاق ، وغالبية الأشخاص يميلون إلى وجود توقيع إلكتروني لهم بحيث يستطيعون من خلاله الحصول على السلع والبضائع المعلن عنهـا عبـر مواقع شبكة الإنترنت.

وقد واكب شيوع استخدام تكنولوجيا التقنيـات الحديثـة فـي إبـرام التصرفات والمعاملات القانونية ثمة تغييرات فـي كثيـر مـن المفـاهيم القانونية كمفهوم الكتابة والتوقيع والمحرر ، فبينما كانت هذه التـصرفات تنشأ بواسطة الكتابة التقليدية (الخطية) وتوقع بواسطة احد أشكال التوقيع التقليدي علي وسيط مادي محسوس (ورقـي) ، أصـبحت الآن تنـشأ بواسطة تقنيات حديثة تتألف من كتابة الكترونية ، وتوقع الكترونياً علـي وسيط غير مادي وغير محسوس .

يشهد العالم وبشكل كبير تطوراً هائلاً ومتسارعاً في تكنولوجيا عـالم الاتصالات حتى أصبحت وسائل الاتصال الحديثة وعلى رأسها الإنترنـت وسيلة لا يمكن الاستغناء عنها، فبعد أن كانت الاتـصالات تعتمـد علـى التليفون ثم الفاكس والتلكس ظهر الإنترنت وأصبح الوسيلة المثلـي فـي الاتصال ونقل المعلومات وتقديمها ويرجع ذلك للتقدم العلمي الهائـل فـي شبكات الاتصالات الرقمية، وبفضل هذه الشبكات أصـبح العـالم قريـة

صغيرة أو كما يطلق عليها البعض قرية واحدة إلكترونية Electronic Global-Village .

ونتيجة لهذه التطورات التكنولوجية وما صاحبها من تطور في الكمبيوتر والاتصالات ظهرت التجارة الإلكترونية كإحدى روافد ثورة المعلومات ، ووصلت شبكة الإنترنت إلى كل منزل ومتجر وشركة حتى غدت العمود الفقري في الدول المتقدمة للمعاملات الاقتصادية والعلاقات المالية وعقد الصفقات وإبرام العقود الإلكترونية، وبصفة خاصة بعد انطلاق تلك الشبكة بعد أن كانت قاصرة على وزارة الدفاع الأمريكية والأبحاث العلمية.

وفي هذا العصر الرقمي الذي انتشر فيه الإنترنت انتشاراً هائلاً شاع مصطلح التجارة الإلكترونية E-Commerce التي تتيح العديد من المزايا، فقد أصبح من الممكن لرجال الأعمال تجنب مشقة السفر والانتقال من بلد إلى آخر للقاء شركائهم وعملائهم وأصبح بمقدورهم توفير الوقت والمال من أجل الترويج للمنتجات والخدمات ، كما أصبح في متناول المستهلك الحصول على ما يريده دون التنقل أو استخدام النقود التقليدية وكل ما يحتاجه المستهلك هو اقتناء جهاز كمبيوتر وبرنامج مستعرض للإنترنت Browser واشتراك بشبكة الإنترنت.

ولا تقتصر التجارة الإلكترونية على مجرد عمليات بيع وشراء المنتجات والخدمات والمعلومات عبر الإنترنت، إذ أن التجارة الإلكترونية – منذ انطلاقها– كانت تتضمن دائماً معالجة حركات البيع والشراء وتحويل الأموال إلكترونياً عبر شبكة الإنترنت، ويمكن تشبيه التجارة الإلكترونية بسوق إلكتروني يتقابل فيه الموردون والمستهلكون والوسطاء وتقدم فيه المنتجات والخدمات في صورة رقمية أو افتراضية ويتم دفع ثمنها بالنقود الإلكترونية.

وتتخذ التجارة الإلكترونية من شبكة الإنترنت وسيلة لعرض منتجاتها وخدماتها وتسويقها والإعلان عنها، وتعمل شبكة الإنترنت من خلال آليا

خاصة فليس لها كمبيوتر مركزي أو نقطة انطلاق مركزية ولكنها تدار من خلال عدد كبير من شبكات الكمبيوتر التابعة لشركات عملاقة منتشرة في جميع أنحاء العالم.(1)

موضوع الكتاب:

موضوع الكتاب هو عقود التجارة الالكترونية في ضوء **القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 1 لسنه 2006 في شأن المعاملات والتجارة الالكترونية .**

وقد تناولت في هذا الكتاب موضوع عقود التجارة الإلكترونية في القانون الأماراتي ، حيث أن المعاملات الإلكترونية تتم، في الغالب، من خلال عقود يبرمها الأطراف، لذا حاولت التصدي لهذا النوع من العقود ببيان البيئة الإلكترونية للعقد، من خلال التعرض لشبكة الإنترنت والتجارة الإلكترونية وبيان ماهية العقد الإلكتروني وتمييزه عن غيره من العقود،

كما تناولت وسائل التعاقد الإلكتروني من خلال بيان عملية التبادل الإلكتروني للبيانات والمعلومات عبر شبكة الإنترنت ومدى حجيتها، ومتى جواز التعبير الإلكتروني عن الإدارة باستخدام الوسائط الإلكترونية، ولم يفت علينا أن نتعرض لتوثيق العقد الإلكتروني وحجية التوقيع الإلكتروني باعتباره حجر الزاوية في التعاقدات الإلكترونية.

وسوف نتناول بحث هذا الكتاب من خلال قوانين الأمارات الاتية :

قوانين دولة الأمارات العربية المتحدة :

1- قرار مجلس الوزراء رقم **(57) لسنة 2018** في شأن اللائحة التنظيمية للقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992 بشأن قانون الإجراءات المدنية.

---

(1) Roger Leroy Miller & Gaylord A. Jentz. Law for Electronic Commerce, Thomson Learning, 2000, p.7.

2- مرسوم بقانون اتحادي **(18) لسنة 2018** بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم 11 لسنة 1992 .

3- مرسوم بقانون اتحادي رقم **(10) لسنة 2017** بتعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992.

4- قانون اتحادي الإمارات رقم **(10) لسنة 2014** بشأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 1992.

5- مرسوم **بقانون (5) لسنة 2012** بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات المعدل بالمرسوم القانون الاتحادي رقم (2) لسنة 2018 بشأن جرائم تقنية المعلومات .

6- القانون الأتحادي رقم **(1) لسنة 2006** بشأن المعاملات والتجارة الإلكترونية.

7- المرسوم بقانون الأمارات الأتحادي رقم **3 لسنه 2003** بشأن تنظيم قطاع الاتصالات المعدل بالقانون رقم 5 لسنه 2008 .

8- قانون **18 لسنة 1993** بشأن إصدار قانون المعاملات التجارية (القانون التجاري) المعدل .

9 – قانون **(11) لسنة 1992** بشأن إصدار قانون الإجراءات المدنية.

10- قانون (5) لسنة **1985** بشأن إصدار قانون المعاملات المدنية.

أهمية هذا الكتاب:

تبدو أهمية دراسة هذا الموضوع نتيجة آثار التقدم التكنولوجي في وسائل الاتصالات والمعلومات، فقد نتج عن التجارة الإلكترونية الكثير من الجدل والنقاش حول العديد من المبادئ والقواعد القانونية التي تحكم نظم التعاقد وإبرام الصفقات والنشاط التجاري، حيث أن الوسائل المتعلقة بإبرا

العقد وطرق التعبير عن الإيجاب والقبول ومكان ورمان إبرام العقد ووسائل حماية المستهلك لا تفي بمقتضيات التجارة الإلكترونية، خاصة وأن تلك القواعد تعتمد على المستندات الورقية، وهي من الأمور التي تجاوزتها تلك التجارة.

فاستخدام نظم الكمبيوتر كقناة للاتصال والتعاقد يؤدى إلى التساؤل عن كيفية إتمام العملية المستندية إلكترونياً ؟ وكيفية إمكان إبرام العقد إلكترونيا ؟ وما هي طريقة تحصيل المدفوعات إلكترونيا ؟ وعملية استلام المنتجات معنوياً من خلال شبكة الإنترنت وعملية الإثبات الإلكتروني ونسبة الرسائل الإلكترونية لمصدرها، والمسئولية الإلكترونية.

ولا يخفى علينا أن مجال التجارة الإلكترونية هو مرحلة جديدة على رجال القانون، كما أن القوانين الحالية ليست كافية لواجهة هذا الوليد الجديد في مجال العلاقات التجارية الدولية، وإزاء هذا الوضع التشريعي بدأت المنظمات الدولية في إصدار التوجيهات ، والقوانين النموذجية التي تتناسب وطبيعة المعاملات الإلكترونية، كما بدأ رجال القانون يقترحون الحلول ويطالبون المشرع بالتدخل بوضع قانون ينظم المعاملات الإلكترونية.

وقد أدى ذلك إلى أن يتجه مشرعو بعض هذه الدول إلى إضافة بعض التعديلات في القوانين الحالية،[1] بينما اتجه البعض الآخر إلى صياغة قانون مستقل ينظم المعاملات التجارية الإلكترونية ، وهو ما قام به المشرع في **دولة الأمارات العربية المتحدة** ،[2] ورغم وجود آراء تؤكد

(1) صدر القانون الفرنسي رقم 2000/230 بتاريخ 13 مارس 2000 بشأن تطوير قانون الإثبات والمتعلق بالتوقيع الإلكتروني بتعديل نص المادة 1316 من القانون المدني الفرنسي لتشمل الكتابة في مفهومها التقليدي، الكتابة الإلكترونية المحررة على دعائم إلكترونية.

(2) من هذه الدول أمريكا، وكندا، وإنجلترا، وسنغافورة، واليابان، والصين، والبحرين وتونس ، والأردن ، مسترشدين في ذلك بالقانون النموذجي للتجارة الإلكترونية لسنة 1996.

إمكانية إخضاع تلك المعاملات للقواعد القانونية الحالية إلا أن الواقع العملي أظهر أهمية صياغة تشريعات جديدة لهذا العالم الإلكتروني الجديد.

خطة الدراسة:

في ضوء ما تقدم نقسم الدراسة إلى مبحث تمهيدي وبابين للموضوع ويعقبهم خاتمة للدراسة وذلك على النحو الآتي:

المبحث التمهيدي: بيئة العقد الإلكتروني.

نخصصه لدراسة الإنترنت والتجارة الإلكترونية، ونتناول فيه الإنترنت من حيث تعريفه وتطوره واستخداماته، وأسلوب إدارته، ثم نتناول ظهور وماهية التجارة الإلكترونية، ونعرض بعد ذلك إلى بيان ماهية العقد الإلكتروني والخصائص التي تميزه عن غيره من العقود.

الباب الأول: التعبير الإلكتروني عن الإرادة.

نتطرق فيه إلى وسائل التعبير الإلكتروني عن الإرادة، وعملية التبادل الإلكتروني للبيانات، ورسائل البيانات وحجيتها وإسنادها والإقرار باستلامها، وطرق التعبير الإلكتروني عن الإرادة، والسجل الإلكتروني، والتوثيق الإلكتروني للإرادة.

الباب الثاني: التراضي الإلكتروني:

نعرض فيه الإيجاب والقبول ومجلس العقد الإلكتروني، وزمان ومكان إبرامه، وما قد ينجم عن ذلك من منازعات ، مع تناول تطبيقات لبعض أنواع عقود التجارة الإلكترونية .

الخاتمة: وننتهي في ختام هذا المؤلف إلى وضع ما نراه من توصيات.

وفي الختام أسال الله العلي القدير أن أكون قد وفقت في بحث هذا الموضوع فقد بذلت في هذا الكتاب ما وسعني من جهد.

فهرس الكتاب

الموضـــوع	الصفحة
مقدمـــة	5
موضوع الكتاب	7
خطة الدراسة	10
مبحث تمهيدي	
الأنترنت والتجارة الإلكترونية	11
المطلب الأول : شبكة الإنترنت	15
(أ) : تعريف الإنترنت	16
(ب) : تطور شبكة الإنترنت	17
(ج) : خدمات الإنترنت	21
المطلب الثاني : التجارة الإلكترونية	23
الفرع الأول: ظهور وأهمية التجارة الإلكترونية	24
الفرع الثاني: ماهية التجارة الإلكترونية	28
أولاً : تعريف التجارة الإلكترونية في المنظمات الدولية	30
ثانياً : تعريف التجارة الإلكترونية في التشريعات الأجنبية	32
ثالثاً : تعريف التجارة الالكترونية في قانون الإمـــارات رقم (1) لسنه 2006	35
الفرع الثالث: سمات التجارة الإلكترونية	35
المطلب الثالـث: ماهية العقد الإلكتروني وتمييزه عن غيره من العقود	41
الفرع الأول : ماهية العقد الإلكتروني	42
(أ) : المقصود بالعقد الإلكتروني	43
(ب) : خصائص العقد الإلكتروني	44
(ج) : مدي توافر الإذعان في العقد الإلكتروني	48
الفرع الثاني: تمييز العقد الإلكتروني عـــن عقـــود البيئـــة الإلكترونية	53

الباب الأول

التعبير الإلكتروني عن الإرادة 67

الفصل الأول: التعبير عن الإرادة باستخدام الوسائط الإلكترونية 71

المبحث الأول : التعبير الإلكتروني عن الإرادة 73

(أ) : جواز التعبير الإلكتروني عن الإرادة 73

(ب) : طرق التعبير الإلكتروني عن الإرادة 75

(ج) : أطراف التعبير الإلكتروني 82

(د) : التعبير الإلكتروني عن الإرادة الوارد على محل مشروع 84

المبحث الثاني : عيوب إرادة التعاقد الإلكتروني 88

المبحث الثالث : الشكلية في التعاقد الإلكتروني 98

المبحث الرابع : التعبير عن الإرادة عبر الوكيل الإلكتروني .. 103

(أ) : ماهية الوكيل الإلكتروني 104

(ب) : إعداد الوكيل الإلكتروني 105

(ج) : أشكال التعاقد بواسطة الوكيل الإلكتروني 107

(د) : مشروعية التعاقد مع النظام الإلكتروني المؤتمت 108

(هـ) : توافر نية التعاقد في الوكيل الإلكتروني 111

(و) : مسئولية الوكيل الإلكتروني 112

الفصل الثاني : توثيق الإرادة الإلكترونية 117

المبحث الأول: السجل الإلكتروني 118

(أ) : وظيفة السجل الإلكتروني 118

(ب) : تعريف السجل الإلكتروني 121

(ج) : مزايا السجل الإلكتروني 123

المبحث الثاني : التوقيع الإلكتروني 129

المطلب الأول: ماهية التوقيع الإلكتروني وحجيته 130

(أ) : ماهية التوقيع الإلكتروني 130

(ب) : حجية التوقيع الإلكتروني 131

(د) : شهادة المصادقة الإلكترونية 137

المطلب الثاني : صور التوقيع الإلكتروني 139

الباب الثاني

التراضي الإلكتروني 145

الفصل الأول: تكوين العقد الإلكتروني 149

المبحث الأول: الإيجاب الإلكتروني 152

المطلب الأول: ماهية الإيجاب الإلكتروني 153

(أ) : تعريف الإيجاب الإلكتروني 153

(ب) : سريان الإيجاب الإلكتروني 157

(ج) : خصائص الإيجاب الإلكتروني 159

(د) : حالة الإيجاب الإلكتروني الخاطئ 162

المطلب الثاني : الإيجاب الإلكتروني والسلع غير المتعاقد عليها 163

المطلب الثالث : الإيجاب الإلكتروني وتمييزه عن الدعوة للتفاوض أو التعاقد 165

المطلب الرابع : العرض الإلكتروني الموجه إلى الجمهور عبر شبكات الاتصال 168

المبحث الثاني : القبول الإلكتروني 174

المطلب الأول: سمات القبول الإلكتروني والتعبير عنه 175

(أ) : سمات القبول الإلكتروني 175

(ب) : طرق التعبير عن القبول الإلكتروني 176

(ج) مدي صلاحية السكوت للتعبير الإلكتروني عن القبول 178

المطلب الثاني : العدول عن القبول الإلكتروني 180

(أ) : حق العدول ومبدأ القوة الملزمة للعقد 180

(ب) : الحق القانوني في العدول عن القبول الإلكتروني 182

(ج) : الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني المتضمن حق العدول 184

المطلب الثالث : اختلاف صيغ الإيجاب والقبول الإلكتروني 185

(أ) : التوافق علي المسائل الجوهرية 185
(ب): عدم تطابق صيغ الإيجاب والقبول الإلكتروني 188
الفصل الثاني : النطاق الزمانى والمكاني للعقد الإلكتروني 193
المبحث الأول : مجلس التعاقد الإلكتروني 194
(أ) ماهية مجلس العقد 194
(ب) تحديد الفترة الزمنية لمجلس التعاقد الإلكتروني 197
(ج) الاتجاهات الفقهية في تحديد طبيعة مجلس التعاقد الإلكتروني 198
(د): رأينا الخاص في تحديد مجلس التعاقد الإلكتروني ... 204
المبحث الثاني: وقت ومكان إبرام العقد الإلكتروني 206
المطلب الأول: وقت إبرام العقد الإلكتروني 207
(أ): وضع المشكلة 207
(ب): أراء الفقه 208
(ج): رأينا الخاص في تحديد لحظة إبرام العقد الإلكتروني 213
المطلب الثاني : مكان إبرام العقد الإلكتروني 216
المبحث الثالث : تطبيقات عقود التجارة الإلكترونية 220
المطلب الأول : عقد بيع برامج الكمبيوتر عبر الإنترنت 220
(أ) : ماهية عقود برامج الكمبيوتر 220
(ب) حق المستهلك في العدول في عقود برامج الكمبيوتر 222
المطلب الثاني : عقد شراء منتجات من الصيدلية الإلكترونية 225
الخاتمة 231
المراجع 236
الفهرس 247